INSTITUT CDG

صندوق الإيداع والتدبير
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
CAISSE DE DÉPÔT ET DE GESTION

بـــلاغ صحفـــي

الرباط، يوم 18 يونيو 2021

معهد صندوق الإيــداع والتدبير يُحَلِّلُ نجاحات إفريقيا والتحديات التي تواجهها القارة بمناســبة تنظيم ندوة جديدة عن بعد

يواصل معهد صندوق الإيداع والتدبير تنظيم سلسلة ندواته « نظرات نحو المستقبل »، في نسختها لسنة 2021. وخصص اللقاء الثالث لهذه السنة، والذي نظم عن بعد، يوم الثلاثاء 15 يونيو، للقارة الإفريقية وقدراتها من حيث النمو.

ضم اللقاء، الذي تطرق إلى موضوع «إفريقيا ، قارة المستقبل ؟»، أربعة من المؤمنين الأفارقة الذين أدلوا بشهادات مستنيرة حول التحولات الجارية على مستوى القارة :

- **ماريون سكاباتيتشي**، سيدة أعمال ومُؤَسِّسَةُ مكتب الاستشارة والاحتضان والإنتاج Hinterlands، المتخصص في تثمين الأبطال الأفارقة على الساحة الدولية؛
- **أسماء شرقي**، الشريكة التنفيذية في مكتب الخبرة والاستشارة مزار بالمغرب، مكلفة بخدمات الاستشارات الضريبية؛
- **أليون سال**، المنسق الإقليمي السابق لبرنامج الدراسات الوطنية للاستشراف بعيد المدى التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبيدجان، والمدير التنفيذي المُؤَسِّس لمعهد المستقبلات الإفريقية؛
- **توفيق مرزوقي الزروالي**، مدير عام NOVEC، فرع صندوق الإيداع والتدبير وفاعل أساسي في المجال الهندسي.

غالبا ما يُنْظَرُ إلى إفريقيا على أنها منطقة تعيش انفجارا ديموغرافيا، ويهيمن فيها السكان الشباب في سن العمل، وتعاني من العديد من المشاكل: اقتصاديات مرتبطة بصدمات خارجية وتفتقد إلى المرونة والقدرة على التأقلم، بطالة جد مرتفعة خاصة وسط الشباب، وأعلى معدلات الفقر المدقع في العالم ، وأمل العيش الأقل عالميا، كما أنها معرضة بقوة للكوارث الطبيعية، إلخ.

بيد أن هذا التصور يخفي التغيرات الهيكلية التي تشهدها القارة. فقد سجلت المنطقة سلسلة من الإنجازات الاقتصادية الهامة منذ بداية الألفية: خلال الفترة ما بين 2000 و2019، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج الخام الداخلي الإفريقي حوالي 7% في السنة، مقابل 5.12% بالنسبة للناتج الخام الداخلي العالمي. في سياق هذا الأداء الجيد، عرفت المؤشرات السوسيو-اقتصادية بدورها تحسنا ملحوظا: تراجع ملموس لمستوى نسبة الفقر، تحسن الناتج الخام الداخلي الفردي للسكان، تقدم ملحوظ لمؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالصحة والتربية، إلخ.

باعتبارها أرضا غنية بالمواد الأولية، قوية بساكنتها الشابة وتعج بالدينامية والحيوية، تشد إفريقيا اليوم أكثر من أي وقت مضى اهتمام العالم: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، إلخ. في هذا السياق، هي مدعوة إلى مصالحة مساراتها السوسيو-اقتصادية مع متطلبات التنافسية العالمية والمنافسة الشرسة والغير مسبوقة التي يفرضها الانفتاح المتنامي للاقتصادات والأسواق.

الإتصال
سامي سابر
sami.saber@prmediacom.com
+212 661 399 976

وقد مَثَّلَتِ الندوة عن بعد فرصة للعودة إلى المقومات والمزايا التي تتوفر عليها القارة، و مختلف البلدان والجهات التي تكونها، وكذلك آفاق تطورها ونموها إضافة إلى الاستراتيجيات والآليات المطلوب اعتمادها من أجل إعطاء إجابات ملموسة لانتظارات السكان الأفارقة من حيث تحسين مستويات المعيشة والاستقرار السياسي والاجتماعي. كما مكن اللقاء من التطرق إلى تعرض القارة للمخاطر الناتجة عن تغير المناخ وقدراتها (البشرية والتقنية والمالية) على مواجهتها.

ومكنت المداخلات التكميلية للخبراء الأربعة الذين دعاهم معهد صندوق الإيداع والتدبير من وضع استشراف لمختلف الاحتمالات المستقبلية الممكنة لإفريقيا، مما أفضى إلى تقديم اقتراحات ملموسة ومتفائلة للمستقبل:

• تشكل الساكنة الشابة والديناميكية لإفريقيا ثروة حقيقية. ويتعلق الأمر هنا بمزية رئيسية، إلا أنها تطرح تحديات رئيسية، لا سيما فيما يتعلق بالاستقرار الاجتماعي. وتحتاج هذه الساكنة الشابة إلى قيادة سياسية متنورة قادرة على توجيه قواها الخلاقة والاستجابة لتطلعاتها، على الخصوص من حيث الولوج إلى التعليم والعلاجات الطبية ذات الجودة؛

• من المؤكد أن مستقبل إفريقيا سيكون مطبوعا بالتوجهات الثقيلة التي شكلت تاريخها وتنميتها، لكنه يرتبط أيضا بالتطور الذي ستعرفه بوادر التغيير التي تطبع المشهد. ليست هناك إفريقيا واحدة، وإنما إفريقيا بصيغة الجمع... لذلك فإن مسارات التطور ستكون بدورها متعددة!

• يفترض في مسارات تنمية وانبثاق القارة أن تأخذ في الحسبان تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية والتكنولوجية. والسؤال المطروح بهذا الصدد هو معرفة إن كانت القارة والبلدان ومناطق النشاط المكونة لها قادرة على اللحاق بالركب وتجاوز التأخير المتراكم على مختلف هذه المستويات؛

• على النماذج الاقتصادية أن تقوم على أساس تحديد المزايا التنافسية الخاصة بكل بلد (السياحة المستدامة، صناعة النسيج، الاقتصاد الرقمي، إلخ.) وذلك بهدف تنمية القاطرات الجهوية للنمو. ولا يجب أن تغفل هذه النماذج التنموية الجوانب الاجتماعية والبشرية التي يمكن أن تتحول، إذا لم يتم أخذها بالاعتبار كما يجب، إلى معيقات للديناميكية الاقتصادية؛

• سيمكن صعود مناطق اقتصادية إقليمية (مثل المنطقة الإفريقية للتجارة الحرة) من تعزيز الريادة الاقتصادية للبلدان الإفريقية. وسيكون من مصلحة القارة إنشاء تحالفات إقليمية والتكاملات القطاعية من أجل تحقيق المزيد من التطور على مستوى المبادلات التجارية بين الإفريقية؛

• أثقلت الإجابات التي أعطيت لأزمة كوفيد19- كاهل المالية العامة للبلدان الإفريقية، وقُدِّر عجز الميزانيات بنحو 8% من الناتج الخام الداخلي خلال سنة 2020. في هذا السياق، سينطوي تمويل فترة ما بعد الأزمة على إعطاء الأولوية لاستعادة أرصدة الميزانية، على وجه الخصوص، من خلال تحسين قدرة الدول على تعبئة الموارد الجبائية، ولكن أيضا من خلال بلورة وتنفيذ إصلاحات النظم الضريبية من دون الإضرار بالنمو وباعتماد آليات إقلاع قطاعية (لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والبحث والتنمية والاقتصاد الرقمي، إلخ.)؛

• يتجلى الرهان الكبير لتمويل الاقتصادات الإفريقية حاليا في توجيه التمويلات نحو نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، ولكن أيضا صوب النسيج الاقتصادي غير المهيكل الذي يُشَغِّلُ حوالي 70% من السكان، والذي يعج بالكفاءات، غير أنه يعاني صعوبات كبرى في الوصول إلى التمويلات؛

• هناك وعي واقتناع على أعلى مستويات القيادة السياسية الإفريقية بضرورة إدماج أخطار تغير المناخ في بلورة الاستراتيجيات القطاعية والنماذج التنموية الوطنية. والهدف هو التطور نحو اقتصادات مولدة للنمو والشمول والاستدامة. غير أنه رغم إحداث العديد من الصناديق على المستوى العالمي من أجل تمويل الانتقال نحو نمو الاقتصادات الخضراء، فإن البلدان الإفريقية لا تزال تواجه تعقد إجراءات الوصول لهذا النوع من التمويلات؛

الإتصال
سامي سابر
sami.saber@prmediacom.com
+212 661 399 976

• أمام التوترات الجيو-سياسية، فإن مصلحة إفريقيا تكمن في توحيد الجهود والحديث بصوت واحد، ولما لا، التطور نحو دولة فيدرالية، وذلك من أجل التمكن من الاضطلاع بدور وازن على الساحة الدولية والدفاع عن مصالح سكانها.

حول معهد صندوق الإيداع والتدبير:

يصبو معهد صندوق الإيداع والتدبير إلى أن يشكل رافعة لتحويل المعلومة إلى معرفة جديدة مشتركة، والتي يمكن أن تشكل إضافة نوعية وإغناءً لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير، سواء من حيث إدراك المجموعة لمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، أم على مستوى ممارستها وسبل اشتغالها. كما يوفر معهد صندوق الإيداع والتدبير فضاء للتفكير من أجل التشجيع على انبثاق أفكار مبتكرة وحلول بناءة في إطار المساهمة في النقاشات الوطنية الكبرى.

الإتصال
سامي سابر
sami.saber@prmediacom.com
+212 661 399 976